

أوراق غير حزبية للتثورة المصرية

في:

السياسة التعليمية لمصر

بعد ثورة 25 يناير

مجموعة التعليم؟؟

أوراق غير حزبية للثورة

المصرية هو الإصدار الجديد
لشركاء التنمية للبحوث
والاستشارات والتدريب، والذي
يستهدف تقديم عدد من التوصيات
لصناع القرار السياسي في مصر في
كافة مجالات التنمية، وذلك مساهمة
منهم في طرح أساس علمي لسياسات
التنمية في مصر، ويأملون أن يكون
ذلك خطوة على طريق تفعيل نموذج
رشيد في صنع القرار.

وقد أشترك في كتابة تلك الأوراق
نخبة من أبرز الخبراء المصريين
المشهود لهم بالكفاءة والاستقلال.

مدخل عام:

في ثمانينيات القرن الماضي أطلق المفكر الكبير زكي نجيب محمود كتابه " مجتمع جديد ... أو الكارثة" كان بمثابة صرخة في واد لم تجد أذنا صاغية في مجتمع شد إلى الماضي بوثاق لا فكاك منه، وأدار عقله إليه خاضعا مستسلما، لا ناقدا و مستتبطا أفضل ما فيه.

وفي أعقاب ثورة الشعب المصري في 25 يناير نجد أنفسنا محاصرين في ذات المأزق "تعليم جديد ... أو الكارثة " وليس ثم من مفر. والشواهد على فشل نظامنا التعليمي أكثر من أن تعد أو تحصى، وهي تفوق في تداعياتها الكيفية كل ما يدبج حولها من تقارير ودراسات وجداول و أرقام. إن الهدر الكيفي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن فشل التعليم و المتمثل في اضطراب المعايير والقيم، و شيوع العنف والتعصب، وضعف الانتماء الوطني والمشاركة الشعبية، وشيوع اللامساواة والاستبعاد والإقصاء، كل ذلك يتجاوز في خطورته حدود التعداد والإحصاء و ما تشير إليه الأرقام والجداول.

إن ما نشهده من ثورات و تغيرات في بعض أنحاء الوطن العربي ترتبط في أسبابها ودواعيها، وفي نتائجها وتداعياتها بالثورة المصرية، وبما سوف تنجزه مصر على أرض الواقع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهنا تتبدى أيضا أهمية ما يمكن أن تسفر عنه رؤيتنا للتعليم الجديد في مصر بعد الثورة من منطلق أن التعليم كان – وينبغي أن يستمر كذلك – عنصرا أساسيا من عناصر القوة الناعمة لمصر في محيطها العربي مهما تغيرت الظروف والأحوال وبصرف النظر عما أحرزته الدول العربية من تقدم في بناء نظمها التعليمية.

المشهد العام للتعليم:

تتعدد أنواع التعليم قبل الجامعي بكافة مراحلها على نحو يهدد الهوية الثقافية والوحدة الوطنية والانتماء الوطني. فهناك أربعة أنواع من للتعليم :

● **التعليم الحكومي:** وهو الذي يضم ما يصل إلى 70% من التلاميذ المصريين، ويعاني كما تشير الدراسات إلى تدهور العملية التعليمية نتيجة عجز الموارد المالية، وارتفاع كثافة الفصول وتخلف نظم الامتحانات والتقويم، وضعف مهارات القراءة والكتابة وغيرها .

● **التعليم الخاص:** والذي تشجع عليه الدولة تخففاً من واجباتها تجاه التعليم ، ومن هنا فإن هذا التعليم الخاص يتنوع تنوعاً شديداً ، فهناك تعليم خاص يتم باللغة العربية ، وهناك تعليم خاص يتم باللغة الأجنبية أو اللغتين الأجنبيةتين، وهناك تعليم خاص ذو صبغة إسلامية وغيرها.

● **التعليم الأزهرى:** وهو تعليم مستقل تماماً عن التعليم الحكومي، وقد كانت حكومة ثورة يوليو قد حرصت علي تحديثه وتطويره ومد الجسور بينه وبين التعليم الحكومي فأصدرت قانون تطوير الأزهر رقم 103 لسنة 1961، وهو القانون الذي ادخل إلي الأزهر الكليات الحديثة، كالتب و التجارة والزراعة وغيرها، كما ألزم معاهد الأزهر بتدريس المقررات الحكومية، وسمح في نفس الوقت بانتقال الطلاب بين التعليم الأزهرى والحكومي.

• **التعليم الأجنبي أو الدولي:** وهو يعد أقل أنواع التعليم حجماً، ولكن يعبر بقوه عن تخلي الدولة عن اضطلاعها بالإشراف علي كل أنواع التعليم التي تمارس علي أرضها فالتعليم الأجنبي والمدارس الأجنبية هي مدارس تتبع القنصليات الأجنبية المختلفة في مصر، وقد أقيمت أصلاً لتعليم أبناء موظفي تلك القنصليات، علي مناهج التعليم الوطنية التابعة لها تلك القنصليات، وكان ممنوعاً علي المواطنين المصريين التقدم لتعليم أبنائهم في تلك المدارس ولكن بضغوط بعض رجال الأعمال سمحت تلك القنصليات بقبول أبناء المصريين الذين أصبحوا يعدون في تلك المدارس إعداد ثقافياً أجنبياً خالصاً لا يمت للمقررات والمناهج المصرية بأي صلة . وطبعاً لا نتصور إلغاء تلك الأنواع من التعليم والتي استقرت منذ عقود ولكن ينبغي العمل على محاصرة آثارها السلبية على هويتنا المصرية ووطنيتنا الجامعة وذلك بالتأكيد على مستوى مناسب من تدريس مواد الهوية والثقافة المصرية.

أزمة التعليم : الخطايا والمشكلات

في هذه اللحظة التاريخية التي تجتازها مصر، وإذا كنا نحلم بتعليم جديد يجنبها الكارثة، فلا بد أن تكون لدينا شجاعة المراجعة، والمراجعة هنا لا تقف عند حدود ذكر جوانب الفشل في نظامنا التعليمي، فكل هذا شائع ومعروف ولا يتطلب شجاعة لذكره، وإنما الشجاعة مطلوبة لمراجعة خطايانا الكبرى التي أوردت تعليمنا موارد الفشل.

وأول هذه الخطايا التي كان لها تأثير مباشر على نظامنا التعليمي، أننا لم نؤسس دولة مدنية بالمعنى القانوني والسياسي للدولة، ومن هنا جاءت أزمة التعليم وفشله، وهذا بدوره أدى إلى فشل مشروع الدولة، و كأنها حلقة جهنمية لا نستطيع الخروج منها. فازدهار التعليم وتقدمه رهن بوجود الدولة المدنية التي ترسم سياساته، وتحدد أهدافه، وتحشد له الموارد في ضوء سياسة عامة تتبناها. كما أن التعليم هو الدعامة الأساسية لبناء الدولة المدنية من ترسيخ لقيم الحرية والمواطنة والمساواة والعمل واحترام القانون وحقوق الإنسان وغيرها. وهذا لم يحدث في تاريخنا الحديث من عصر محمد علي إلى اليوم إلا في ومضات سريعة. فالأمة هي التعبير الثقافي عن الدولة و الأخيرة هي التعبير السياسي عن الأمة، فالدولة مجتمع سياسي مستقل بمجموعة من المبادئ الدستورية والقانونية، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، والحدود الجغرافية و نظم الدفاع العسكري و نظام للحكم.

وفي مصر اختلطت الأمة بالدولة، ولم نستطع أن نرسم الحدود الفاصلة بينهما. وفي إطار هذا الخلط ظهرت النظم الاستبدادية التي اختطفت التعليم لتثبيت أركانها وضمان استمرارها في الحكم. وكان سلاحها في عملية الاختطاف هذه، تأكيد التماهي بين الأمة و الدولة، ومن هنا تم توظيف الكثير من المفهومات الثقافية التي تتناقض بل تقوض الأسس التي تقوم عليها الدولة مثل تكريس النظام الأبوي، وإسقاطه على الحاكم باعتباره ربا للعائلة لا تجوز مناقشته أو الخروج عليه، وتمجيده والإشادة بعصره وبنظامه بالحق و الباطل، فسادت ثقافة الرعية والأهل والعشيرة وغابت ثقافة المواطنة.

كما استغلت النظم الاستبدادية التعليم في تزييف وعي الطلاب و تشويبه من خلال ترسيخ ثقافة رفض الآخر والاستعلاء عليه باسم القومية والدين، وإقصاء الأقليات باسم التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية. وفي إطار التماهي بين الأمة والدولة سيطر التفكير الديني على

التفكير العلمي في مناهج التعليم، ونشأ بالتالي صراع مفتعل ما بين التفكير العلمي والناقد وبين التفكير الديني.

وفي خضم ذلك غابت الرؤية المجتمعية (بجوانبها السياسية /الاجتماعية / الاقتصادية /الثقافية)، تلك الرؤية التي تحدد إطار ومنطلقات فلسفة التعليم في مصر والتي توضع السياسات لتحقيقها على ارض الواقع. و كذلك غياب المشروع القومي الذي تتحدد في ضوئه مواصفات مخرجات النظام التعليمي وأهدافه، ومناهجه.

وقد أدى ذلك إلى غياب الأهداف المحددة الموجهة للتعليم في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، وفي عالم يتسم بالمنافسة في جميع المجالات، بالتالي فقد التعليم البوصلة، وضعفت صلته بسوق العمل وما يتطلبه من مهارات، وانخفضت كفايات خريجيه، ويتجلى ذلك في كارثة قومية كبرى ذات وجهين:

أولهما: ويتمثل في انخفاض مستوى طلاب التعليم الثانوي الفني وضعف مهاراتهم، فطلاب التعليم الثانوي الفني يمثلون نسبة تزيد عن 70% من جملة الطلاب المقيدون في المرحلة الثانوية، ومن المعروف أن التعليم الفني يستوعب خريجي المرحلة الإعدادية من أبناء الفقراء الحاصلين على أدنى الدرجات، فضلا عن انخفاض مستوى معلميه، وتدني تجهيزاته و تخلف مناهجه. و يفتقد خريجو التعليم الفني إلى الكفايات الفنية في مجال تخصصهم بل إلى المهارات الأساسية في القراءة و الكتابة، و من ثم ينضمون إلى جيش العاطلين.

ثانيهما: ويتمثل في تدني أعداد الطلاب المقيدون في التخصصات العلمية والتكنولوجية في الجامعات الحكومية، ويرجع ذلك إلى انصراف طلاب المرحلة الثانوية عن الالتحاق بالقسم العلمي وتفضيل القسم الأدبي لسهولة الدراسة فيه، ومن ثم ضمان النجاح في الثانوية العامة والالتحاق بالجامعة والحصول على الشهادة الجامعية والانضمام إلى طابور البطالة. والجدول التالي يوضح أعداد ونسب الطلاب وتوزيعهم على التخصصات المختلفة في الجامعات الحكومية:

جدول (1) أعداد ونسب الطلاب المسجلين بالجامعات الحكومية حسب تخصصاتهم 2007-2008

التخصص	عدد الطلاب	النسبة
العلوم الطبية	177510	9.50
العلوم الهندسية	134826	7.21
العلوم الزراعية	25569	1.37
العلوم الأساسية	50678	2.71
العلوم الإنسانية	1480337	79.21
الإجمالي	1868920	100

ومعنى هذا أن حوالي 80 % من المسجلين بالجامعات المصرية متخصصون في العلوم الإنسانية وهذا يشكل خطرا كبيرا ويعوق بناء قاعدة علمية وتكنولوجية في مصر، كما يعني أيضا أن القوى العاملة الفنية والكوادر العلمية إما ضعيفة الإعداد على مستوى العمالة الفنية المدربة، أو قليلة الأعداد على مستوى القوى العاملة المتخصصة على نحو يهدد مستقبل البحث العلمي في مصر، ويبعدها عن التفاعل مع مجتمع المعرفة والوفاء بمتطلباته.

وبنظرة تحليلية لواقع التعليم في مصر نجد التحديات عديدة ومتنوعة، فالمتعلمون يتدفقون عاما بعد عام على مختلف مراحل التعليم وأنواعه دون أن يقابل ذلك زيادة في عدد المباني المدرسية والجامعات، فارتفعت الكثافة الطلابية بحجرات الدراسة، وتعددت الفترات الدراسية، وتدهورت حالة البنية التحتية والتجهيزات في المدارس والجامعات، فانخفضت بالتالي جودة العملية التعليمية، وضعفت ثقة المجتمع في نوعية التعليم الذي يتلقاه أبناؤه، فاتجه إلى السوق الموازية للتعليم من دروس خصوصية وكتب خارجية ومذكرات وملخصات.

ويوضح الجدول التالي عدد المدارس والفصول والطلاب في التعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2012 – 2013:

جدول رقم (2) أعداد الطلاب والمدارس والفصول حسب التبعية حكومي/خاص 2012-2013

التبعية	عدد المدارس	عدد الفصول	بنون	بنات	جملة
حكومي	41346	400599	8513426	8111332	16624758
خاص	6174	53120	882724	791304	1674028
إجمالي	47520	453719	9396150	8902636	18298786

ويشير الجدول السابق إلى ضعف إسهام القطاع الخاص في التعليم قبل الجامعي، حيث يسهم بحوالي 13 % من عدد المدارس في مصر، وبنسبة 11.7 % من عدد الفصول، وتستوعب 9.1% من أعداد الطلاب المقيدون بالتعليم قبل الجامعي بمصر.

ومن الخطايا التي تواجه نظامنا التعليمي أيضا انخفاض مستوى المناهج الدراسية وافتقادها لآلية ثابتة للتطوير تنأى بها عن أن تكون أداة في يد الوزير لتحقيق أغراض النظام الحاكم وتملقه.

كما يعاني نظامنا التعليمي أيضا من ضعف المشاركة المجتمعية في تمويله وإدارته.

وقد أفرزت هذه الخطايا مجموعة من المشكلات البنيوية التي يعاني منها نظامنا التعليمي لعل أبرزها وأكثرها تأثيرًا:

- تهوي البنية التحتية للتعليم من مبان و تجهيزات وغياب البيئة التعليمية الملائمة لقيام عملية تعليم و تعلم جيدة. وانخفاض الإنفاق الاستثماري المخصص لإنشاء المدارس من موازنة

وزارة التربية والتعليم، مما يعني استمرار مشكلة المباني المدرسية، و عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ، بالإضافة إلى نقص التجهيزات و المعامل و تكنولوجيا التعليم، فضلا عن ارتفاع كثافة الفصول. و تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية و التعليم عن العام الدراسي 2012/ 2013 إلى أن متوسط كثافة الفصول ارتفع من 36.02 تلميذا عام 2009/2010 إلى 40.33 تلميذا في عام 2012/2013 .

- غياب الكادر المؤهل لتنفيذ سياسات وبرامج إصلاح التعليم : وهى المشكلة الأساسية التي تتبع من:

- الضعف الشديد في الكفايات المهنية للجانب الأكبر من العاملين بالمجال التعليمي (معلم/موجه/مسئول عن الإدارة التعليمية) حيث أن معظمهم هم نتاج نظام تعليمي ضعيف الكفاءة بالإضافة الى أن خبرتهم الأساسية التي يمتلكونها تمت فى ظل نظام شديد البيروقراطية والشكلانية.

- ارتباط مصالح قطاعات كبيرة من العاملين بالنظام التعليمي باستمرار تدهوره وفشله، ويتجلى ذلك في مئات الآلاف من المعلمين والمعلمات الذين يحصلون على دخلهم الأساسي من الدروس الخصوصية والتي تقدرها بعض الدراسات بـ 15 مليار جنيه سنويا

- التعددية في التعليم قبل الجامعي بكافة مراحلها على نحو يهدد الهوية الثقافية والوحدة الوطنية والانتماء الوطني. فهناك تعليم أجنبي بشهادات دولية ومدارس لغات ومدارس دينية تتبع جمعيات أهلية و مصادر تمويلها مجهولة المصدر. و في ظل ضعف إشراف وزارة التربية و التعليم على العملية التعليمية في هذه المدارس، فإنها تهمل تدريس اللغة العربية و الدراسات الاجتماعية، كما تكمن الخطورة أيضا في المنهج الخفي الذي يتمثل في الأنشطة اللاصفية وتوجيهات وسلوكيات المعلمين و إدارة المدرسة وتوجهاتهم مما يؤثر سلبا على تماسك المجتمع والوحدة الوطنية.

- قيام العملية التعليمية على القهر و التلقين.

- ضعف حساسية النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل.

- تضخم الجهاز الإداري و ترهله وزيادة الإداريين إلى المعلمين، فضلا عن الاضطراب في فئات المعلمين من مثبنتين ومتعاقدين بفئات مختلفة وبالحصص و مؤهلين تربويا وغير مؤهلين. وبعد ثورة 25 يناير تصاعدت المطالب الفئوية للإداريين والمعلمين وتشكلت الروابط و الائتلافات للضغط على الحكومة على الرغم من أن الأجور تستهلك حوالي 90% من ميزانية التعليم المحدودة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف نخرج من الأزمة ونتجنب الكارثة؟

يمكننا أن نطرح فيما يلي عددا من المحاور التي يمكن تشكل منطلقات لإصلاح التعليم.

أولا: الإطار العام لإصلاح التعليم

لا سبيل لإصلاح التعليم إلا من خلال دولة مدنية بكل شروطها ومقوماتها يكون التعليم فيها تابعاً للدولة وليس للحاكم، تصوغ سياسته وأهدافه مؤسسات تتشكل وتدار بطريقة ديمقراطية. فالدولة المدنية المستقلة عن قوى الضغط والمصالح هي المسئولة عن التعليم إشرافاً وتمويلاً، وهنا لا بد أن يتحول التعليم إلى حركة اجتماعية تقود المجتمع سياسيا واقتصادياً واجتماعيا بحيث يسهم بشكل حر ومستقل وفعال في حركة المد الديمقراطي في مصر والمنطقة العربية.

إذا كانت النظرة الفنية المتسلحة بالسلطة البيروقراطية قد أثبتت فشلها، فإن النظر إلى الإصلاح التعليمي باعتباره حركة اجتماعية تقود المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حركة

تستتفر فيها الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني، وتعبأ فيها مختلف الموارد قد يكون هو المدخل المناسب الآن للإصلاح التربوي.

يعزز هذا الاقتراح عدد من العوامل من أهمها تنامي المد الديمقراطي في مصر، واتساع قاعدة مؤسسات المجتمع المدني وتقلص دور الدولة في تقديم الخدمات ودعمها، و في مقدمتها التعليم، وأهم من ذلك كله أن الإصلاح التعليمي في جوهره وبحكم طبيعته هو عملية اجتماعية في المقام الأول.

وتستلزم النظرة إلى الإصلاح التربوي باعتباره حركة اجتماعية تحقيق عدد من الشروط من أهمها:

- التخلي عن تلك النظرة التقليدية التي تفصل بين النظرية والتطبيق، فالإصلاح التربوي كحركة اجتماعية سوف يتحول تلقائياً إلى قوة تنتج خطابها الخاص وفلسفتها الخاصة، ورؤاها وبرامجها التي توظفها لصالح الفئات المختلفة المطالبة بحقها في التعليم الجيد والعمل الكريم والمواطنة الكاملة. وهنا يمكن للإصلاح التعليمي أن يتبنى القضايا التي تمس بشكل مباشر مصالح هذه الفئات والتي يمكن، من خلال طرحها والدفاع عنها والدعوة إليها، أن تتحول إلى برامج عمل شعبية تجد طريقها إلى التنفيذ.

ومع تنامي قدرات مؤسسات المجتمع المدني. فإن الإصلاح التعليمي سوف يتخلص من وصاية الحكومة، ويكتسب شرعية التحرك والعمل وسط الجماهير، وصياغة برامجه وفقاً لشروط العمل الاجتماعي، والمواقف التي تحكمه.

- ومن شروط نجاح برامج الإصلاح التعليمي باعتباره حركة اجتماعية ضرورة إعادة ترتيب الأجندة الاجتماعية، فالسياسات الاجتماعية التي تطبقها الدولة لها تداعياتها على النظام التعليمي، فإذا كانت هذه السياسات تعكس انحياز الدولة إلى فئة أو فئات معينة، فإن برامج الإصلاح التربوي سوف تعكس بالضرورة هذا الانحياز، وسوف يهيمن عليها الإقصاء والاستبعاد. ومن ثم فإن نجاح برامج الإصلاح التعليمي رهن بإعادة ترتيب الأجندة الاجتماعية لصالح المستضعفين والمهمشين في الحياة الاجتماعية، وحمائتهم من مخاطر السوق الحر وتجاوزاته مما يخلق إرادة جماعية جديدة تكون بمثابة رأس المال الاجتماعي الذي يمثل قوام الأمة وقلبها النابض بالحياة.

- ويرتبط بالشرط السابق شرط آخر، وهو أن هذا الاندماج وتكوين الإرادة الاجتماعية أو رأس المال الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق الديمقراطية في حياة الناس اليومية. وبما أن التعليم هو أحد الهموم اليومية الرئيسة للمواطن المصري، فإن برامج الإصلاح التعليمي لا بد أن تكون ساحة للحوار الديمقراطي، تشارك فيها كل فئات المجتمع صياغة لأهدافه، وترتيباً لأولوياته، وتحديدًا لمسئوليته، وتعبئة لموارد وعوائده التي تهم الفقراء والمهمشين بقدر ما تهم الأغنياء وأبناء الطبقة الوسطى، لأنها ليست مجرد عوائد رمزية أو معنوية مجردة، وإنما هي عوائد تشكل حياة الناس جميعاً

ومواقعهم وأدوارهم في الحياة الاجتماعية، كما تشكل مكانه المجتمع ودوره في عصر الديمقراطية والمعرفة و التقدم التكنولوجي.

وفي عصر الديمقراطية التي نسعى لتحقيقها بعد ثورتي 25يناير و 30 يونيو، فإن التعليم الجديد لا بد أن يرسخ مبادئ حق الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، والاعتراف بالغير، ونبذ ثقافة الإجماع، والتعصب ونفي الآخر. وهذا هو جوهر الحياة الديمقراطية، وشرط من شروط العيش والتفاعل مع مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وثورة الاتصال. ويمكن في هذا الصدد أن يصبح من مهام التعليم تدريب الطلاب على تفكيك النصوص، وقراءتها قراءة معاكسة، واستخدامها ضد من أصدروها، وتدريبهم كذلك على التفكير النقدي والاجتهاد المستقل عن النص، وإعلاء قيمة الفرد ودوره في اختيار معرفته و مواقفه.

كما ينبغي على التعليم الجديد أن يقوم بدوره في إزالة كل أنواع التشوهات والتزيف التي لحقت بالعقل المصري عبر قرون من الزمان، سواء بفعل التقاليد الجامدة أو نفاقاً للعادات والتقاليد، أو بخلط الدين بالسياسة بالعلم.

ولما كانت مصر تشهد ثورة كبرى امتدت من أقصاها إلى أقصاها، والتي شاركت فيها مختلف فئات الشعب، فإن التعليم وتأكيد على رفع مستوى وعي الأفراد، وتسليحهم بثقافة المقاومة، وبالانفتاح الفكري على الآخرين وحثهم على التخلي عن ممارسة القوة بزعم امتلاك الحقيقة، أو فرض الحقيقة من خلال ممارسة السلطة ، يمكن له أن يلعب دوراً هاماً في توجيه حركة الجماهير نحو المطالبة بالإصلاح المنشود، وقيادتها وتوجيهها، وتوظيف طاقاتها لصالح الوطن.

وفي ضوء ما تقدم، وانطلاقاً من التحول الديمقراطي الذي بدأت مصر تشهد بوادره الآن والذي سوف تلعب الأحزاب السياسية في إطاره دوراً فاعلاً في صنع السياسات العامة و من بينها سياسة التعليم، وإذا كان من المتوقع أن تتناوب هذه الأحزاب على سدة الحكم إما بالانفراد بها أو من خلال تحالفات تعكس اتفاقها في التوجهات أو السياسات أو المصالح، فينبغي هنا وضع سياسة تعليمية مستقرة تنأى بالتعليم عن أن يكون أداة في يد النظام الحاكم لفرض هيمنته على الشعب، وتكريس الاستبداد من خلال تزيف وعي الأطفال والشباب، كما تبتعد به عن أن يكون مجالاً للصراعات الحزبية سواء من حيث صياغة أهدافه العامة أو وضع مناهجه أو إعداد وتدريب المعلمين ... الخ. ويستلزم ذلك استحداث آلية جديدة لوضع السياسة التعليمية في ظل تداول السلطة والحياة الديمقراطية بحيث تضمن مشاركة كافة القوى السياسية وقطاعات المجتمع.

ويمكن في هذا الصدد اتخاذ الإجراءات التالية:

1- تأسيس هيئة مفوضين وطنية لشئون التعليم تضم في عضويتها المفكرين والمثقفين وممثلي التيارات السياسية والمجتمع المدني والاختصاصيين التربويين وأساتذة الجامعات تكون مهمتها رسم السياسة العامة للتعليم المصري خلال السنوات القادمة، واتخاذ إجراءات تحصينها ضد التغيرات الطارئة التي يحدثها تعاقب وزراء التعليم والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- 2- مراعاة الشفافية في وضع الخطط وصنع القرارات التعليمية الكبرى من خلال عرضها على الرأي العام.
- 3- مراجعة القوانين واللوائح والقرارات الحالية بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة بعد ثورتي يناير ويونيو، وفي ضوء المواد الخاصة بالتعليم في الدستور الجديد.

ثانيا: تحديات الإصلاح:

- تحدي الهوية في عصر العولمة والانفتاح على الثقافات الأخرى وتعدد أنواع التعليم الأجنبي والدولي
- تحدي المواطنة حيث تنتج حالة اللامساواة وضعف كفاءة النظام التعليمي تحديا أمام الفئات المهمشة والفقيرة باستبعادها من الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق نزع قابليتها للاندماج في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سواء بأميتها أو ضعف تعليمها علي السواء. وهذا ما يمثل حرمانا مستداما ومورثا للأجيال من حقوق المواطنة بكل أطيافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحدي الديمقراطية وضرورة إسهام النظام لتعليمي في ترسيخها كقيمة وسلوك.
- تحدي الكفاءة والإبداع حيث ينتج عن ضعف كفاءة النظام التعليمي و جودته تقليص قدرة القوة البشرية المستقبلية علي الإضافة والتراكم والإبداع لزيادة الإنتاجية، التي هي قلب مشاكل النظام الاقتصادي المصري.
- تحدي المعرفة والتكنولوجيا وضرورة أن يركز التعليم على بناء مهارات اكتساب المعرفة وإنتاجها.
- التحديات الثقافية والمجتمعية إذ يمثل النظام التعليمي أحد المؤسسات التي تصهر الأمم بما تتيحه من غرس لقيم وأخلاقيات وسلوكيات متسقة متفق عليها تساعد علي التواصل والتفاهم في كافة مناحي الحياة.
- تحدي المستقبل وما يفرضه من مخاوف و ما يطرحه من احتمالات داخليا وخارجيا.

ثالثا: أولويات تطوير التعليم قبل الجامعي

كانت الثانوية العامة هي محور اهتمام وزراء التربية والتعليم لما لها من صدى مجتمعي قد يكسبهم قدرا من القبول الشعبي، وبما أن الأمر قد اختلف الآن، وبما أننا لا بد وأن نفكر بشكل يعكس مصلحة الوطن على المدى البعيد، فإن القضية المطروحة هنا كيف يمكن تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي ككل وليس الثانوية العامة وحدها والتي تمثل نهاية هذه المنظومة.

من الطبيعي وكما حدث في تجارب الدول الأخرى، من بينها كوريا على سبيل المثال، أنها بدأت بتطوير التعليم الأساسي وتجويده باعتباره القاعدة الأساسية لكل ما يتلوه من مراحل، يتطلب ذلك يلي:

- نشر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من 4 إلى 6 سنوات وجعله جزءا من السلم التعليمي.
- مواجهة مشكلة التسرب وتحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي.
- خفض كثافة الفصل الدراسي والتركيز على التوسع في المباني المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي.

- إحداه نهضة في البنية التحتية للتعليم بصفة عامة من مبان ومعامل وورش وشبكات كمبيوتر وملاعب ومساحات للأنشطة الفنية والاجتماعية ودورات مياه صحية، مما يساعد على توفير بيئة تعليمية مريحة ووافية بمتطلبات التعليم والتعلم، مما يتطلب بناء 1200 مدرسة على الأقل سنويا.

- استحداث آليات جديدة لتطوير المناهج والعملية التعليمية لهذه المرحلة بحيث تحتفظ المدارس بتلاميذها فلا يتسربون منها، وتمكنهم من مواصلة التعلم فلا يتوقفون عند حدودها بل يواصلون تعلمهم إلى أقصى ما يستطيعون.

ومن المنطقي أنه إذا أحسن إعداد التلاميذ في مراحل التعليم الأولى فإن التحسن سوف يحدث تلقائيا في باقي المراحل.

- تطوير التعليم الفني بحيث يكون أساسا لبناء القوى العاملة الماهرة التي يمكن أن تسهم في صنع التقدم الاقتصادي في مصر بدلا من أن يكون نوعا من أنواع تعليم الفقراء. ومن المؤسف أن طلاب التعليم الفني يمثلون أكثر من ثلثي طلاب المرحلة الثانوية ولا يلقون أي نوع من الإعداد الثقافي أو المهني الذي يؤهلهم للتكيف مع المجتمع أو الإسهام في سوق العمل، بل لا يلقون أي نوع من الاهتمام رسميا أو شعبيا أو إعلاميا. وللعلم أيضا فإن نهضة عدد من النور الآسيوية ومن بينها الهند جاء نتيجة الاهتمام بالتعليم الفني وتوجيهه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بنوعية خريجه.

وفي هذا الصدد فإن تطوير التعليم الفني لا بد أن يتم في إطار نظرة موسعة للتعليم الثانوي ككل و التنسيق بينه والتعليم الثانوي العام بحيث يضمن إمكانية انتقال الطلاب بين النوعين ومعادلة شهادتيهما عند التقدم للجامعات.

- ومن أولى الأولويات أيضا، وخاصة في هذه المرحلة التي نعيشها، أن يتم التركيز على ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان وقبول الآخر. وما طرحه هنا ضرورة اتخاذ الإجراءات على وجه السرعة في مجال تطوير المناهج و تأليف الكتب الدراسية و وضع آلية مستقرة ومستقلة لعملية تطوير المناهج وإعداد الكتاب المدرسي وفقا للمعايير العالمية.

- ضرورة إعادة السواء لبنية نظام التعليم قبل الجامعي و خاصة ما تعلق منه بتنظيم هذه الأنواع من التعليم وتفعيل إشراف الوزارة عليها بما يكفل توجيهها لتحقيق التماسك الاجتماعي و تدعيم الهوية الثقافية و حماية الأمن القومي المصري.

- إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم بما يحقق فعالية العملية التعليمية والإدارية، وحسن إدارة الموارد، وتحقيق العدالة في الأجور، وحسن اختيار المعلمين وتنميتهم مهنيا.

- العمل على تحقيق اللامركزية وتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، وتدعيم ثقافة الجودة، وثقافة حقوق الإنسان.

- بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة للتركيز على بناء قدرات القائمين على العملية التعليمية لتحقيق تطور في مهارات التدريس وكفايات المعلمين. ففي الوقت الراهن، تتسم برامج تدريب المعلمين بالنمطية والشكلانية ولا تعد في ضوء احتياجاتهم التدريبية ولا تعكس التباين الواسع في مؤهلاتهم وخبراتهم، وإنما تركز بالدرجة الأولى على الكفايات المهنية دون أن تعطي الاهتمام للتكوين الثقافي والسياسي للمعلم مما جعلهم عرضة للاستقطاب من قبل التيارات المتطرفة على نحو ما اتضح من الأحداث الأخيرة.

- وتتطلب النقطة أعلاه تطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين والقيادات التعليمية الإدارية بمستوياتها كافة، بحيث تعكس خطة التدريب أثناء الخدمة أهداف الخطة الرئيسية للتعليم.
- ضرورة زيادة المخصصات المالية للتدريب.
- من الضروري أيضاً أن يتم تطوير سياسات تؤكد على جودة التعليم لفئات بعينها والتي ثبت دورها المباشر في الحراك الاجتماعي وكسر دائرة الفقر، وكذا برامج تعليم البنات التي تلعب دوراً هاماً في الحد من الفقر، وكذلك تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة العمل على زيادة مخصصات التعليم في ميزانية الدولة وإعادة النظر في المخصصات القائمة بالفعل وإعادة توزيعها بشكل يعكس المحاور الأساسية لتطوير التعليم.
- وثمة إجراء آخر يتعين تحقيقه في سياق السياسة التعليمية الجديدة ألا وهو منح المدارس درجة من الاستقلالية الذاتية المصحوبة ببنى تضمن خضوعها للمساءلة من قبل المجتمعات المحلية التي تخدمها.
- يتسم الإنفاق الحكومي على التعليم بالتحيز لصالح التعليم العالي و ضد التعليم قبل الجامعي. ونقترح هنا أن يحدث تحول في ترتيب الأولويات لصالح التعليم قبل الجامعي، مع تشجيع زيادة الاستثمارات في التعليم الجامعي من خلال مصادر أخرى.
- إعادة النظر في مخصصات الإدارة المركزية (الوزارة) مقارنة بمخصصات المحافظات، حيث تفوق الأولى الثانية بقدر كبير جداً. ويعكس ذلك الميل الشديد للمركزية والتحيز الواضح لصالح المناصب الإدارية على حساب العملية التعليمية.
- تخفيض أعداد الإداريين على المستويين المركزي والمحلي وإعادة توزيعهم علي وظائف أكثر إنتاجية (المتابعة وجمع البيانات و مراقبة الجودة على سبيل المثال)

رابعاً: أولويات إصلاح التعليم الجامعي

- التوسع في التعليم الجامعي والعالي باعتباره قاطرة التنمية في عالم سريع التغير يقوم على إنتاج المعرفة و المنافسة.
- إفساح المجال أمام القطاع الخاص والأهلي للدخول إلى مجال التعليم الجامعي والعالي على نحو يخفف العبء عن كاهل الدولة و يتيح الفرص المتنوعة أمام الطلاب لاستكمال تعليمهم العالي.
- مراعاة التنوع في التعليم الجامعي و العالي وتخصصاته على نحو يلبي الطلب الاجتماعي من ناحية و يرتبط بالأنشطة الاقتصادية الحاكمة و متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي من ناحية أخرى.
- تطوير الوظيفة البحثية للجامعة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لها مع التوسع في إنشاء الجامعات البحثية والتكنولوجية وربطها بقطاعات الإنتاج والاقتصاد.
- تبني الأنماط الجديدة من التعليم الجامعي من تعلم الكتروني و افتراضي و مفتوح من أجل توفير فرص التعليم المستمر أمام من فاتتهم فرص التعليم.
- تحقيق الاستقلالية الفعلية للجامعات، إدارة و تمويلها، و تحريرها من سيطرة الدولة.
- العمل على إصدار تشريع جديد للتعليم العالي يواكب ما حدث و يحدث في مصر من تغيرات، كما يستوعب التغيرات الحادثة في وظائف الجامعة في مجتمع المعرفة، و يتجاوب مع المجتمع الشبكي العالمي.
- وضع ميثاق عمل أخلاقي لتحقيق الانضباط الذاتي في الجامعات يكون ملزماً للطلاب والعاملين وأعضاء هيئة التدريس.

- تطوير العملية التعليمية بالجامعة بحيث تعتمد بالدرجة الأولى على تنمية التفكير الناقد وتدريب الطلاب ليس فقط على اكتساب المعرفة بل إنتاجها أيضاً، الأمر الذي يتطلب التخلي عن الكتاب الجامعي كمصدر أساسي ووحيد للمعرفة.
- رفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- تطبيق نظام للجودة بالمعاهد الفنية العالية العامة والخاصة يضمن تطبيق نظام محكم للقبول وتطوير العملية التعليمية و نظم التدريب بها.
- ضمان الحريات الأكاديمية بالجامعات في البحث العلمي والتدريس.

خامساً: الممارسات المقترحة:

1- بدائل جديدة لتمويل التعليم:

- تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس وإنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة، وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ، وإمكانية الوصول للمناطق النائية، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية.
- العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل التعليمية وفقاً لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع .
- إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة، لتخريج قدرات عالية تخدم التنمية المحلية، وتكون قادرة على المنافسة العالمية.
- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية لاسيما المقدمة من المنظمات الدولية، على أن يتم ذلك وفقاً لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها، وبما لا يقود إلى الوقوع في شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع .
- تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي بحيث يشارك فيها القطاع الخاص وكذلك التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية، وفتح الباب أمام مؤسسات العمل المختلفة (مصانع/شركات) والتي تتحمل تكلفة العاملين بها الذين يرغبون في استكمال تعليمهم ولديهم القدرة مقابل العمل بها بعد التخرج، وحث البنوك على الدخول إلى مجال القروض التعليمية طويلة الأجل للطلاب بفائدة محدودة تسدد بعد التخرج. وكذلك إعادة الاعتبار لنظام الوقف الخيري الذي يوفر أيضاً منحة للدراسة الجامعية. وأخيراً قيام الجامعات الخاصة بتخصيص منح مجانية لنسبة في حدود 5% من المقبولين بها سنوياً، وفق شروط تضعها كل جامعة.

2- تطوير المناهج الدراسية:

- إعادة بناء المناهج وفق نموذج تربوي حديث يلبي متطلبات مجتمع المعرفة.
- توفير مناهج تتسم بالمرونة تناسب مختلف نوعيات المتعلمين ومستوياتهم التعليمية وأنماط تعلمهم و بيئاتهم.
- تطبيق التقويم التربوي الشامل في جميع صفوف التعليم ما قبل الجامعي.

- دمج برامج واستراتيجيات التعلم الإلكتروني في المناهج والمواد التعليمية وتصميم بيئات تعليمية افتراضية ترفع من جودة العملية التعليمية وتتيح فرص التعلم الذاتي للطلاب بمختلف المراحل الدراسية.
- استخدام استراتيجيات للتعلم الإلكتروني تقلل من حضور التلميذ إلى المدرسة وذلك حلا لمشكلتي ارتفاع الكثافة وعدم الحضور، مع ضرورة التأكيد على ربط التلميذ بالمدرسة وبزملائه تحقيقاً للأهداف الاجتماعية للتعليم.
- استخدام تكنولوجيا التعليم المتقدمة في التدريس وبخاصة التعلم الإلكتروني بنوعيه المتزامن واللامتزامن والافتراضي والمدمج، بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية، مع الاهتمام برفع القدرات المهنية والعملية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس وتأهيلها لاستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصال في التعليم والتعلم والإدارة التعليمية.
- وضع آلية جديدة لإعداد وإنتاج الكتب الدراسية والمواد التعليمية، ورقية كانت أم الكترونية وفق معايير عالمية تشارك فيها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية.

3- التنمية المهنية للمعلمين والعاملين ورعايتهم:

- التنمية المهنية المستدامة للمعلمين لتنفيذ استراتيجيات التعليم النشط والتقييم الشامل بطريقة تنمي لدى المعلمين القدرة على التفكير والإبداع تحسن أداءهم.
- إقرار الكادر الوظيفي للمعلمين وصدور القانون الخاص بذلك .
- اكتشاف وجذب وتدريب القيادات التعليمية والإدارية الواعدة بالمدارس والإدارات التعليمية.
- استخدام أساليب واستراتيجيات التدريب عن بعد من خلال الفيديو كونفرانس، حسب طبيعة البرامج التدريبية المستهدفة .
- تفعيل مهارات العمل الجماعي في التعليم .
- مضاعفة فاعلية نظم المكافآت والحوافز وعدالتها، والحرص على تقديم الحوافز الإيجابية والمكافآت المشجعة للمتميزين والحريصين على إتقان العمل وإجادته من خلال نظام أجور عادلة للعاملين بالتعليم تضمن لهم حياة كريمة مع تجريم الدروس الخصوصية بعقوبات تصل للفصل.
- وضع معايير علمية وتربوية صارمة لمن يعمل كمعلم، خاصة بالنسبة للتعيينات الجديدة، أما بالنسبة للعاملين حالياً فيتم عمل فترة انتقالية مناسبة يتم فيها استكمال تأهيلهم بشكل جاد وحقوقي.
- تغيير معايير التوظيف والعمل والترقي في وظائف التعليم بالاعتماد بشكل أساسي على معايير الكفاءة والجدارة والتخلي عن المعايير التقليدية مثل السن وسنوات الخدمة خاصة في حالة الترقي.

5- حوكمة التعليم:

نشأت الحوكمة نتيجة لعدد من التغيرات الحادثة في طبيعة أدوار الدولة بسبب الثورة الديموقراطية، وما فرضته هذه العوامل من تحديات جمة أمام الدول يأتي في مقدمتها ضرورة إعادة توزيع الأدوار، والتنازل طواعية عن أدوار عديدة كانت في السابق من أخص اختصاصات الحكومات المركزية. وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة لأسلوب إداري جديد قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه وذلك من خلال الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة الذي ينهض على مسلمة قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة، إلى مفهوم الحوكمة، الذي يستند إلى مشاركة جميع أطراف

المجتمع للحكومة في إدارة شئون المجتمع، وفي هذا الصدد يمكن لحكومة التعليم أن تسهم في تحقيق ما يلي:

- تفعيل دور المجالس الشعبية والمحلية في تحسين الخدمات التعليمية وبناء المدارس.
- تعميق التوجه نحو الديمقراطية في اتخاذ القرار التربوي.
- دعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور والتلاميذ وعناصر المجتمع المحلي.
- تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتياً.
- تفعيل دور نقابة المعلمين وروابطهم التي استجدت بعد ثورة يناير من أجل الحفاظ على المهنة ومستواها وأخلاقياتها والدفاع عن مصالح العاملين فيها .

و في الختام

نؤكد على أن إصلاح التعليم في مصر رهن بوجود مشروع قومي تعبأ من أجله الطاقات البشرية و المادية، يحتل التعليم فيه موقع القلب بما يوفره من طاقات منتجة و عقول مبدعة متوجهة بمعارفها و مهاراتها و أفكارها نحو بناء مستقبل مصر في ظل دولة ديمقراطية تقوم على العدل، في عالم سريع التغير متعدد الثقافات.

ترقبوا صدور الأعداد التالية من أوراق غير حزبية:

1- إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصري.

2- سياسة خارجية لمصر الديمقراطية.

3- السياسة المائية لمصر

4- مواجهة الفقر والنهوض بالعشوائيات.

5- السياسة الصناعية في مصر.

6- السياسة الصحية في مصر.